International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (11)
IJLRS
November 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (11)

النظام القانوني لحوكمة استكشاف واستغلال البترول والغاز في المملكة العربية السعودية وأثره على التنمية المستدامة

أحمد سليمان حفير الحفير
أستاذ مساعد القانون التجاري، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
aalhofir@kau.edu.sa

المستخلص

يشكل قطاع النفط والغاز الركيزة الأساسية للاقتصاد السعودي، غير أن أنشطة الاستكشاف والاستغلال تثير العديد من التحديات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية والبيئية، إضافة إلى التزامات المملكة بالاتفاقيات الدولية. يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار الدستوري والتنظيمي المنظم لهذه المسؤولية في المملكة العربية السعودية، مع إبراز دور الأنظمة الوطنية مثل النظام الأساسي للحكم ونظام حماية البيئة ونظام التعدين، فضلاً عن دراسة مدى توافق هذه الأنظمة مع المعايير والممارسات الدولية. كما يتناول البحث مسؤوليات الشركات الوطنية والأجنبية، ويستعرض الجهود السعودية في مواءمة تشريعاتها مع التوجهات الدولية في ضوء رؤية 2030. وتخلص الدراسة إلى أن المملكة أرست إطارًا قانونيًا متكاملًا يعزز حماية الموارد الطبيعية ويضمن استدامة التنمية.

الكلمات المفتاحية: النظام القانوني، حوكمة استكشاف واستغلال البترول والغاز، المملكة العربية السعودية، التنمية المستدامة.

The legal system for governing oil and gas exploration and exploitation in the Kingdom of Saudi Arabia and its impact on sustainable development

Ahmed Sulaiman Hufayr Alhufayr
Assistant Professor of Commercial Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
aalhofir@kau.edu.sa

Abstract

The oil and gas sector constitutes the cornerstone of the Saudi economy; however, exploration and exploitation activities raise several legal challenges related to civil and environmental liability, in addition to the Kingdom's obligations under international agreements. This research aims to analyze the constitutional and regulatory framework governing such liability in the Kingdom of Saudi Arabia,

highlighting the role of national laws such as the Basic Law of Governance, the Environmental Protection Law, and the Mining Law. It also examines the extent to which these laws align with international standards and practices. Furthermore, the study explores the responsibilities of national and foreign companies and reviews Saudi efforts to harmonize its legislation with global trends considering Vision 2030. The research concludes that the Kingdom has established an integrated legal framework that enhances the protection of natural resources and ensures sustainable development.

Keywords: Legal System, Governance of Oil and Gas Exploration and Exploitation, Kingdom of Saudi Arabia, Sustainable Development.

المقدمة

تُعدّ موارد البترول والغاز من أهم الثروات الطبيعية في المملكة العربية السعودية، إذ تُشكّل قاعدة حيوية للاقتصاد الوطني، وتُضفي للمملكة أهمية استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولكنّ امتلاك الثروة وحده لا يكفي لضمان أن تساهم هذه الموارد في تحقيق التنمية المستدامة؛ بل يستلزم وجود «نظام قانوني» و«حوكمة فعّالة» تنظّمان استكشافها واستغلالها وتوجّهانهما بما يخدم المصلحة الوطنية، ويحمي البيئة، ويعزّز العدالة، ويُحقّق رفاهية المجتمع. في هذا السياق، يتبوّأ البحث أهميةً كبيرة من حيث تحليل الإطار القانوني لحوكمة قطاع البترول والغاز في السعودية، وفحص كيف يمكن أن يسهم هذا الإطار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهم التعريفات

1. **البترول والغاز:** يُقصد بالبترول (النفط الخام) والغاز الطبيعي (Hydrocarbons) تلك الموارد الهيدروكربونية التي تُستخرج من باطن الأرض أو من الطبقات الجيولوجية البحرية أو البرّية، وتُعدّ مصدراً للطاقة الخام أو تُحوَّل إلى منتجات مشتقة. فقد ورد في إحدى الدراسات أن ثروات المملكة البترولية والغازية تُعد من بين الأكبر عالمياً .
2. **الحوكمة: (Governance)** تعني الإطار المؤسسي والتنظيمي والقانوني الذي يُنظّم الطريقة التي يُدار بها قطاع البترول والغاز—بما يشمل الشفافية، المحاسبة، مشاركة الأطراف المعنيّة، توزيع العائدات، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. على سبيل المثال، تشدّد دراسات الحوكمة في قطاع النفط والغاز على أن القواعد الواضحة والدور المؤسسي الشفّاف يسهمان في تجنّب ما يُعرف بـ

"لعنة الموارد". (resource curse)[1]

3. **النظام القانوني:** يُشير إلى مجموعة القوانين واللوائح والتشريعات التي تُنظّم استكشاف واستخراج وتوزيع البترول والغاز داخل المملكة، بالإضافة إلى العقود والتراخيص والرّقابة التنظيمية. على سبيل المثال، أُقِرَّت مؤخراً في السعودية «قانون البترول والمنتجات البتروكيميائية» التي تهدف إلى تنظيم عمليات البترول والبتروكيميائيات بما يعزّز الأمن والإمداد.
4. **التنمية المستدامة: (Sustainable development)** مفهوم يشير إلى تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً. في سياق قطاع البترول والغاز، يتعلق الأمر بضمان أن استغلال الموارد الطبيعية يُحقّق فوائد اقتصادية واجتماعية، مع الحدّ من الآثار البيئية السلبية، وضمان توزيع عادل للعائدات.

أهمية الربط بين النظام القانوني والحوكمة والتنمية المستدامة:

إن وجود إطار قانوني قوي وواضح لحوكمة قطاع البترول والغاز يُعدّ شرطاً لتمكين الدولة من تحقيق الأهداف التالية:

- استغلال الموارد بكفاءة، وحماية المصلحة العامة، وضمان الأمن الطاقي للمجتمع.
- جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي عبر ما يوفّره من استقرار قانوني ووضوح تنظيمي.
- تحقيق توزيع عادل للعوائد المالية للمجتمع، والحدّ من الفساد أو التسرب المالي.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية من التدهور، وكذلك خفض الانبعاثات أو الآثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بالاستخراج.
- دعم انتقالي نحو اقتصاد أقلّ اعتماداً على النفط والغاز ضمن رؤية تنموية وطنية، مثل رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة.

الإطار القانوني في المملكة وموقعه:

في المملكة، تنبع ملكية الثروات البترولية والغازية من مبادئ الدستور والقانون السعودي؛ ففي قانون النظام الأساسي للحكم يُنصّ على أن الثروات الطبيعية تحت سلطة الدولة وقد صدر تشريع حديث يتعلق بقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية، يُعدّ خطوة مهمة في تحديث الإطار القانوني للقطاع. كما أن هناك تشريعات ولوائح تنفيذية تُحدّد إجراءات الترخيص والتشغيل والمعايير والمراقبة.

[1] خلة، كارول. (2017). حوكمة النفط والغاز في المنطقة العربية: تحليل مقارن عبر سلسلة القيمة. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت: الأمم المتحدة.

أهمية البحث

تضح أهمية البحث من خلال أربعة محاور رئيسية:

- **الأهمية الاقتصادية:** يبرز البحث الدور الحيوي للبترول والغاز في الاقتصاد السعودي، حيث يشكلان الركيزة الأساسية للناتج المحلي ورافداً رئيسياً للدخل القومي.
- **الأهمية التشريعية:** يسلط الضوء على الإطار القانوني الذي يحمي الثروات الطبيعية ويضمن استغلالها الأمثل، مما يعزز الاستقرار التشريعي للقطاع.
- **الأهمية الاستثمارية:** يوضح البحث الآليات القانونية التي تحكم منح حقوق الاستكشاف والاستغلال، مما يمثل مرجعاً هاماً للشركات والمستثمرين المهتمين بالقطاع.
- **الأهمية البيئية والدولية:** يتناول الالتزامات البيئية والدولية للمملكة، مما يعكس حرصها على التنمية المستدامة والالتزام بالاتفاقيات العالمية.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة استكشاف واستغلال البترول والغاز ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، سواء في المملكة العربية السعودية أو في دول أخرى منتجة للنفط. وقد ركزت هذه الدراسات على الجوانب التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والبيئية. وفيما يلي عرض موجز لأبرز ست دراسات تناولت هذا الموضوع:

- **دراسة نخلة (2017) بعنوان «حوكمة النفط والغاز في المنطقة العربية: تحليل مقارن عبر سلسلة القيمة»، الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):**

تناولت هذه الدراسة واقع حوكمة النفط والغاز في الدول العربية مقارنة بالنرويج كنموذج عالمي ناجح. وخلصت إلى أن ضعف الشفافية وغياب المساءلة المؤسسية يمثلان التحدي الأكبر أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. أوصت الباحثة بضرورة تقوية الإطار المؤسسي للحوكمة وتوضيح الأدوار بين الجهات الحكومية والشركات الوطنية، واعتماد مؤشرات قياس.

- **دراسة أونوراتو (1995) بعنوان «الأطر التشريعية المستخدمة لتشجيع تنمية قطاع البترول»، وهي ورقة بحثية للبنك الدولي:**

ركزت على أهمية الإطار القانوني الواضح والمستقر لجذب الاستثمارات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البترولية. وخلصت إلى أن القوانين المختصرة والواضحة المدعومة بلوائح تنفيذية دقيقة تساهم في استقرار القطاع ورفع كفاءته. أوصى الباحث بضرورة وجود توازن بين المرونة القانونية والانضباط التنظيمي لضمان التنمية الاقتصادية والبيئية المتوازنة.

- **دراسة توردو وجونستون وجونستون (2010) بعنوان «حقوق الاستكشاف والإنتاج: استراتيجيات الإسناد وقضايا التصميم»:**

تناولت الدراسة النماذج المختلفة لتخصيص حقوق الاستكشاف والإنتاج في قطاع النفط والغاز، ودرست العلاقة بين شفافية عمليات التراخيص وجودة الحوكمة. وأظهرت النتائج أن الإفصاح العلني ومعايير المنافسة النزيهة في منح التراخيص تؤدي إلى جذب استثمارات ذات جودة أعلى. وأوصت الدراسة بتبني نظام رقابي مستقل يفصل بين الدور السياسي والتنظيمي والتشغيلي.

- **دراسة دالي وحسن وسوبرامانيام (2023) بعنوان «الإطار التنظيمي لقطاع النفط والغاز في نيجيريا وبنغلادش نحو تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة»:**

هدفت إلى تقييم الإصلاحات القانونية في هذين البلدين ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة. وخلصت إلى أن بطء الإصلاحات التشريعية وضعف آليات الرقابة يعيقان تحقيق التنمية المستدامة. وأوصت بضرورة الإسراع في تحديث القوانين وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **دراسة تشيوما (2022) بعنوان «تحليل مقارن للتنمية البترولية المستدامة: التجربتان النرويجية والنيجيرية»:**

قارنت بين النموذج النرويجي القائم على الحوكمة المؤسسية الصارمة، والنموذج النيجيري الذي يعاني من تداخل الصلاحيات وضعف الإنفاذ. وخلصت إلى أن الفصل بين مهام الوزارة، والهيئة التنظيمية، والشركة الوطنية هو أحد مفاتيح النجاح في تحقيق تنمية بترولية مستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذا الفصل المؤسسي في الدول النامية المنتجة للنفط.

- **دراسة عبدالكافي والشمري (2025) بعنوان «ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1990–2022)»:**

ركزت على قياس أثر تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على النمو الاقتصادي في السعودية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين جودة الحوكمة والاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل. وأوصت بدمج معايير ESG في السياسات العامة لرؤية السعودية 2030 كنهج مؤسسي شامل وليس كإجراءات متفرقة.

أهداف البحث

هدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تحديد وتحليل الإطار القانوني الحالي الذي ينظم استكشاف واستغلال البترول والغاز في المملكة العربية السعودية.

- فحص الأساس الدستوري والقانوني لملكية الثروات الطبيعية في المملكة.
- شرح آليات منح حقوق الاستكشاف والاستغلال، مثل عقود الامتياز والمشاركة في الإنتاج.
- توضيح حقوق والتزامات الشركات المستثمرة في القطاع.
- استعراض الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة والسلامة الصناعية في أنشطة البترول والغاز.
- تقييم دور الأجهزة الرقابية والإشرافية في القطاع.
- تسليط الضوء على البعد الدولي لالتزامات المملكة في مجال الطاقة.
- تحليل التحديات القانونية والفنية والتوجهات المستقبلية في القطاع في ضوء رؤية 2030.

مشكلة البحث

ما مدى كفاية الإطار القانوني والتنظيمي في المملكة العربية السعودية في تنظيم المسؤولية القانونية المترتبة على استكشاف واستغلال البترول والغاز، وما مدى توافقه مع الالتزامات والمعايير الدولية ذات الصلة؟

أسئلة البحث

1. ما هو الأساس الدستوري والقانوني لمسؤولية الدولة عن الثروات الطبيعية في المملكة؟
2. كيف تنظم الأنظمة السعودية (مثل نظام حماية البيئة، نظام التعدين) مسؤولية الشركات العاملة في مجال النفط والغاز؟
3. ما طبيعة المسؤوليات المدنية والبيئية والجنائية المترتبة على أنشطة الاستكشاف والاستغلال؟
4. كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني لتحقيق التوازن بين استغلال الموارد وحماية البيئة ضمن رؤية 2030؟

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال جمع النصوص القانونية والأنظمة واللوائح المتعلقة بقطاع النفط والغاز وتحليلها. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن عند الضرورة، عبر مقارنة التجربة السعودية ببعض النماذج الدولية المماثلة.

وقد استند البحث إلى مصادر أولية مثل الأنظمة والقرارات الرسمية، إضافة إلى مصادر ثانوية كالكتب والأبحاث والمقالات المحكمة ذات الصلة.

الإطار القانوني للبحث

يُصنّف هذا البحث ضمن القانون العام، وتحديدًا القانون الإداري والاقتصادي، كونه يدرس الأطر النظامية التي تنظّم إدارة الدولة لثرواتها الطبيعية، وعلاقتها بالشركات المستثمرة، مع التركيز على الأنظمة التي تنظم قطاع النفط والغاز.

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط والغاز في السعودية

المطلب الأول: دور النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي:

يلعب قطاع النفط والغاز دورًا محوريًا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، حيث يمثّل المصدر الأول للإيرادات العامة، ومحركًا أساسيًا للأنشطة الاقتصادية.

تشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء إلى أنّ مساهمة القطاع النفطي تتجاوز 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 70% من الإيرادات العامة للدولة خلال العقود الماضية، رغم توجه الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل في إطار رؤية السعودية 2030.

وتؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية بشكل مباشر على أداء الاقتصاد المحلي، ما يجعل النفط ليس مجرد مصدر دخل، بل عنصرًا فاعلًا في رسم السياسات المالية والاقتصادية. كما تمثل العوائد النفطية أداة أساسية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى في مجالات البنية التحتية، التعليم، الصحة، والطاقة المتجددة، مما يوضح التأثير غير المباشر للقطاع على التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: مكانة السعودية عالميًا في إنتاج وتصدير النفط والغاز:

تُعد السعودية من أكبر الدول إنتاجًا وتصديرًا للنفط عالميًا، حيث تأتي في مراتب متقدمة في تقارير منظمة أوبك. ويقترب إنتاجها اليومي من 10 ملايين برميل، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في استقرار سوق الطاقة (Blanchard, 2021).

أما الغاز الطبيعي فقد شهد توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، من خلال استثمارات ضخمة لشركة أرامكو، بما في ذلك مشاريع الغاز غير التقليدي. وتمتلك السعودية احتياطات نفطية تتجاوز 260 مليار برميل، مدعومة ببنية تحتية متقدمة في مجالات التكرير والنقل والتصدير.

على الصعيد القانوني، حرصت السعودية على تحديث منظومتها التشريعية لتواكب المعايير الدولية، إضافة إلى التزاماتها في الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ (2015).

المبحث الثاني: الأساس الدستوري والقانوني للثروات الطبيعية

تُعدّ الثروات الطبيعية من أهم مقومات السيادة الوطنية، وقد أولتها الأنظمة الدستورية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية عناية خاصة، من حيث تنظيم ملكيتها واستغلالها، وفقًا لما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على حقوق الدولة والمجتمع. ويتجلى الأساس الدستوري والقانوني للثروات الطبيعية في المملكة من خلال النظام الأساسي للحكم، وكذلك من خلال مجموعة من الأنظمة واللوائح التنظيمية ذات العلاقة.

المطلب الأول: النظام الأساسي للحكم:

يُعدّ النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27هـ، المرجعية الدستورية العليا في المملكة، وقد نص صراحة على ملكية الدولة للثروات الطبيعية. حيث جاء في المادة (14) منه ما يلي: [2]

"جميع الثروات الطبيعية التي أودعها الله في باطن الأرض أو ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الخاضع لسلطة الدولة ملك للدولة، وفقاً لما يبينه النظام".

وتؤكد هذه المادة على أن الدولة هي المالكة الأصلية للثروات الطبيعية، وأن لها حق التصرف بها بما يحقق الصالح العام، وذلك وفقًا لما تقرره الأنظمة. ويشمل ذلك الموارد النفطية والمعدنية، والمائية، والبيئية، وغيرها.

المطلب الثاني: الأنظمة واللوائح التي تنظم ملكية واستغلال الموارد الطبيعية:

إلى جانب النظام الأساسي للحكم، توجد مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم كيفية استكشاف الثروات الطبيعية واستغلالها، ومن أبرزها:

1. نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/140) وتاريخ 1441/10/19هـ، والذي يُنظم عمليات الكشف والاستطلاع والتنقيب عن المعادن، ويحدد حقوق المستثمرين وواجباتهم، ويؤكد في المادة الثالثة منه أن:

"جميع الرواسب المعدنية والموارد التعدينية ملك للدولة، ولا يجوز التصرف بها إلا وفق أحكام هذا النظام". [3]

---

[2] انظر: النظام الأساسي للحكم، المرسوم الملكي رقم (أ/90) لعام 1412هـ.

[3] راجع: الرشيد، محمد بن عبدالله، القانون البترولي في المملكة العربية السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2019م. **خلة، كارول** .(2017) . *حوكمة النفط والغاز في المنطقة العربية: تحليل مقارن عبر سلسلة القيمة*. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت: الأمم المتحدة.
متاح عبر الرابط: https://archive.unescwa.org/files/page_attachments/oilgasgovernance-arab-final-submitted.pdf

2. نظام البترول الصادر بالأمر الملكي رقم (32) وتاريخ 1378/4/21هـ، والذي يُنظم أعمال التنقيب والإنتاج والاستثمار في الموارد البترولية، ويوضح أن ملكية النفط تعود للدولة، ولا يجوز استغلاله إلا بموجب امتياز أو ترخيص صادر عن الدولة.
3. نظام المياه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/159) وتاريخ 1441/11/11هـ، والذي يؤكد على أن المياه الجوفية والسطحية تُعد من الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة، ويُحدد القواعد المنظمة لاستخدامها وترشيد استهلاكها.
4. نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/165) وتاريخ 1441/11/19هـ، ويهدف إلى حماية الموارد الطبيعية من التدهور وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

وبذلك، فإن الإطار الدستوري والتنظيمي للثروات الطبيعية في المملكة يؤسس لمبدأ السيادة على الموارد، ويُحدد آليات استغلالها بشكل يوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

المبحث الثالث: الأطر النظامية المنظمة لقطاع النفط والغاز

المطلب الأول: الأنظمة الخاصة بالنفط والغاز:

- النظام الأساسي للحكم: يرسخ ملكية الدولة للموارد الطبيعية.
- نظام المواد الهيدروكربونية (2017): يشكل الإطار القانوني العام للاستكشاف والإنتاج.
- نظام شركة أرامكو: بعد تحويلها لشركة مساهمة مملوكة للدولة، أصبحت الذراع التنفيذي الرئيسي لإنتاج وتسويق النفط والغاز (Al-Sahlawi, 2018).
- الأنظمة البيئية: مثل نظام البيئة (2020)، الذي يفرض التزامات على الشركات للحد من الانبعاثات والتلوث.

المطلب الثاني: نظام الاستثمار التعديني وعلاقته بالنفط والغاز:

رغم أن النظام يختص بالثروات المعدنية الصلبة، إلا أن هناك ارتباطًا من حيث المبدأ القانوني، إذ ينطلق كلا النظامين من قاعدة ملكية الدولة للموارد.

المطلب الثالث: دور وزارة الطاقة والجهات الرقابية:

- وزارة الطاقة: مسؤولة عن السياسات العامة ومنح التراخيص وتمثيل السعودية في المنظمات الدولية.

أونوراتو، ويليام ت. (1995). *الأطر التشريعية المستخدمة لتشجيع تنمية قطاع البترول.* ورقة عمل بحثية رقم 1420، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

- وزارة البيئة والمياه والزراعة: تراقب التزام الشركات بالمعايير البيئية.
- هيئة المساحة الجيولوجية السعودية: تقدم الدعم الفني والبيانات الجيولوجية.

المبحث الرابع: آليات منح حقوق الاستكشاف والاستغلال

تطورت النماذج التعاقدية في السعودية بما يوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على السيادة الوطنية، ومن أبرزها:

المطلب الأول: عقود الامتياز:

- تمنح الدولة حقوقًا حصرية للشركة للاستكشاف والإنتاج في منطقة محددة.
- تتحمل الشركة المخاطر والتكاليف، بينما تحصل الدولة على إتاوات وضرائب.

المطلب الثاني: عقود المشاركة في الإنتاج:

- تحتفظ الدولة بملكية الموارد، بينما تسترد الشركات تكاليفها عبر "نفط التكلفة."
- يقسم "نفط الربح" بين الدولة والشركة وفق نسب متفق عليها.

المطلب الثالث: عقود الخدمات الفنية:

- لا تمنح الشركات أي حقوق ملكية في الموارد.
- تدفع الدولة أجورًا ثابتة مقابل الخبرة الفنية والتشغيلية.

المبحث الخامس: حقوق والتزامات الشركات المستثمرة

توازن التشريعات السعودية بين حقوق الشركات وواجباتها لضمان حماية السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الالتزامات المالية:

- الإتاوات: نسبة مئوية من الإنتاج أو قيمته السوقية.
- الضرائب: مثل ضريبة الدخل على أرباح الشركات.
- الرسوم الإدارية والفنية: رسوم التراخيص واستخدام البنية التحتية.

المطلب الثاني: الالتزامات الفنية والتشغيلية:

- الالتزام بالمعايير الدولية في الحفر والاستخراج.

- صيانة المنشآت بانتظام لضمان استمرارية الإنتاج.
- نقل المعرفة للكوادر الوطنية وتقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب.
- الالتزام بخطط حماية البيئة وإدارة المخاطر.

المطلب الثالث: الالتزام بالقوانين الوطنية:

- احترام الأنظمة الأساسية والبيئية والعمل والشفافية المالية.
- تسوية المنازعات وفق القانون الوطني أو آليات التحكيم المنصوص عليها في العقود.

المبحث السادس: حماية البيئة والسلامة الصناعية

المطلب الأول: الأنظمة والعقوبات الخاصة بالسلامة البيئية:

أولاً: الأنظمة الخاصة بالسلامة البيئية: [4]

1. الالتزام العام: يحظر تصريف الملوثات أو التخلص من النفايات دون تصريح، ويجب الالتزام بالمعايير البيئية المعتمدة.
2. التراخيص والتشغيل: لا يجوز تشغيل أي منشأة إلا بتصريح بيئي، مع تقديم تقارير دورية عن الانبعاثات والنفايات.
3. التفتيش والرقابة: للجهات المختصة حق التفتيش والحصول على البيانات، ويلتزم المسؤولون بالتعاون الكامل.
4. الحوافز: تُمنح شهادات التميز البيئي وحوافز للمنشآت الملتزمة.

ثانياً: العقوبات المقررة عند الإخلال بالالتزامات البيئية:

المادة (1): الغرامات: يعاقب كل من يخالف الالتزامات البيئية بغرامة مالية لا تقل عن (50,000) خمسين ألف ريال ولا تزيد على (5,000,000) خمسة ملايين ريال.

المادة (2): الإصلاح: يلزم المخالف بإصلاح الضرر البيئي وإعادة الحال إلى ما كان عليه على نفقته الخاصة.

---

[4] انظر: نظام البيئة، المرسوم الملكي رقم (م/165) لعام 1441هـ.
خلة، كارول. (2017) *حوكمة النفط والغاز في المنطقة العربية: تحليل مقارن عبر سلسلة القيمة.* لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت: الأمم المتحدة. متاح عبر الرابط : https://archive.unescwa.org/files/page_attachments/oilgasgovernance-arab-final-submitted.pdf
أونوراتو، ويليام ت. (1995) *الأطر التشريعية المستخدمة لتشجيع تنمية قطاع البترول.* ورقة عمل بحثية رقم 1420، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

المادة (3): التدابير الإضافية: للجهة المختصة وقف النشاط مؤقتاً أو إغلاق المنشأة في حال استمرار المخالفة أو تكرارها.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر والتلوث البيئي:

المادة (1): الالتزام:[5] تلتزم جميع المنشآت بإعداد خطة لإدارة المخاطر البيئية، تشمل تحديد مصادر التلوث، تقييم آثارها، ووضع تدابير وقائية.

المادة (2): الحوادث: على المنشأة الإبلاغ الفوري عن أي حادث تلوث، واتخاذ الإجراءات العاجلة لاحتوائه.

المادة (3): الرقابة: للجهات المختصة حق التفتيش والمتابعة، وتلتزم المنشآت بتقديم البيانات المطلوبة.

المادة (4): العقوبات: يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن (100,000) ريال ولا تزيد على (5,000,000) ريال، مع إلزامه بإصلاح الضرر البيئي، وللجهة المختصة وقف النشاط أو إغلاق المنشأة.

المبحث السابع: البعد الدولي في تنظيم البترول والغاز

يُشكّل البترول والغاز الطبيعي موردين استراتيجيين لا يقتصر تأثيرهما على الاقتصاد الوطني للدول فحسب، بل يمتدان إلى العلاقات الدولية والتوازنات الجيوسياسية العالمية. وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لأسواق الطاقة، نشأت حاجة ملحة إلى وجود أطر قانونية وتنظيمية دولية تنظم استكشاف هذه الموارد، وإنتاجها، وتسويقها، بما يحقق التوازن بين مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويضمن استقرار السوق العالمي للطاقة.

وقد ساهم المجتمع الدولي في تطوير منظومة من القواعد القانونية والاتفاقيات الدولية التي تُعنى بتنظيم قطاعي البترول والغاز، سواء من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف، أو من خلال منظمات دولية متخصصة، مثل منظمة أوبك، ومنتدى الدول المصدّرة للغاز، وغيرها من المبادرات الدولية ذات الصلة. كما يتداخل البعد الدولي مع مبادئ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وقواعد القانون الدولي الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من تنظيم هذا القطاع مسألة ذات طابع قانوني معقّد ومتعدد الأبعاد.

[5] راجع: الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي)، الموقع الرسمي: https://ncec.gov.sa. (https://ncec.gov.sa/)

المطلب الأول: التزامات المملكة في منظمة أوبك وأوبك+: [6]

تُعد منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) منذ تأسيسها عام 1960 من أبرز الكيانات الدولية المعنية بتنظيم إنتاج النفط وتنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق استقرار السوق وضمان أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين. وقد كانت المملكة العربية السعودية من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، ولعبت منذ ذلك الحين دورًا رياديًا في صياغة توجهات أوبك وسياساتها الإنتاجية.

ومع تطور الأوضاع في السوق النفطية العالمي وظهور تحديات جديدة، برز تحالف أوبك+ في عام 2016، ليضم مجموعة من الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك، وعلى رأسها روسيا، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون بشأن مستويات الإنتاج، وبما يدعم استقرار الأسواق بشكل أوسع. وقد انخرطت المملكة في هذا الإطار الموسع بصفتها لاعبًا رئيسيًا يملك القدرة على التأثير في توازنات السوق العالمي.

ويُرتّب انضمام المملكة إلى أوبك، ثم مشاركتها في اتفاقيات أوبك+، التزامات قانونية وتنظيمية متعددة ذات طابع دولي، تشمل الالتزام بحصص الإنتاج، والتقيد بالقرارات الجماعية، والمشاركة في آليات الرقابة والتنفيذ. وهذه الالتزامات تستند إلى اتفاقيات غير ملزمة من الناحية التقليدية للقانون الدولي، لكنها تكتسب قوة قانونية فعلية من خلال الممارسة المستمرة، والتوافق الجماعي، والآثار المترتبة على الإخلال بها، سواء من حيث العلاقات الدولية أو استقرار السوق النفطي.

- أوبك: تأسست 1960 لضبط الإنتاج وحماية الأسعار.
- السعودية أكبر منتج ومؤثر رئيسي في قرارات أوبك.
- في 2016 تم إنشاء تحالف أوبك+ بمشاركة روسيا ودول أخرى.

التزامات المملكة:

- الالتزام بحصص الإنتاج المتفق عليها.
- الموازنة بين مصلحة السوق العالمية ومصلحة الاقتصاد المحلي.
- دعم استقرار الأسعار ومنع تقلبات حادة.

[6] راجع: ميثاق منظمة أوبك (OPEC Statute).
الطاقة السعودية. (2022) *اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية*. الرياض: وزارة الطاقة. https://www.moenergy.gov.sa
عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021) *التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة*. الرياض: معهد الإدارة العامة.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطاقة: [7]

تُمثّل الاتفاقيات الدولية أحد أهم الوسائل القانونية لتنظيم العلاقات بين الدول في مختلف المجالات، ولا سيما في قطاع الطاقة الذي يُعد من أكثر القطاعات ارتباطًا بالمصالح الاستراتيجية للدول. ونظرًا للطبيعة العابرة للحدود لمصادر الطاقة، ولأهميتها في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، نشأت الحاجة إلى إطار قانوني دولي يُنظّم استكشاف الطاقة واستغلالها ونقلها وتبادلها بين الدول.

وقد شهد المجتمع الدولي على مدى العقود الماضية تطورًا ملحوظًا في إبرام الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية في مجال الطاقة، شاملةً البترول، والغاز الطبيعي، ومصادر الطاقة المتجددة. وتتنوع هذه الاتفاقيات في موضوعاتها وأهدافها، فمنها ما يُعنى بتأمين الإمدادات، ومنها ما يُركّز على الاستثمار في مشاريع الطاقة، ومنها ما يهدف إلى حماية البيئة وتحقيق الاستدامة.

المطلب الثالث: ارتباط المملكة بالاتفاقيات البيئية (اتفاقية باريس للمناخ):

أصبح الاهتمام بالقضايا البيئية جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني الدولي، في ظل ما يشهده العالم من تحديات متزايدة تتعلق بتغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوّث الموارد الطبيعية. وقد أسهمت الاتفاقيات البيئية الدولية في صياغة إطار قانوني شامل يهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة الفروق في القدرات والمسؤوليات بين الدول المتقدمة والنامية.

وفي هذا السياق، أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا متناميًا بالالتزامات البيئية الدولية، من خلال انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات البيئية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وغيرها. ويعكس هذا الانخراط التزام المملكة بالمشاركة الفعّالة في الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة، مع المحافظة على مصالحها التنموية والاقتصادية، لا سيما في ظل اعتمادها الكبير على قطاع الطاقة.

المبحث الثامن: الرقابة والإشراف على أنشطة الاستكشاف والإنتاج: [8]

تعتبر الرقابة والإشراف على قطاع البترول والغاز من الوظائف السيادية الأساسية للدولة، لضمان استغلال الثروات الطبيعية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وحماية البيئة، وضمان الالتزام بالمعايير التشغيلية

[7] انظر: اتفاقية باريس للمناخ 2015م.
زارة الطاقة السعودية. (2022). اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية. الرياض: وزارة الطاقة.
https://www.moenergy.gov.sa
عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: معهد الإدارة العامة.

[8] راجع: ديوان المحاسبة، التقارير الرقابية على الشركات الحكومية.

والفنية. وتُمارس المملكة العربية السعودية رقابة صارمة على جميع مراحل أنشطة الاستكشاف والإنتاج، من خلال أجهزة حكومية متخصصة وآليات متابعة دقيقة.

المطلب الأول: الأجهزة المختصة بالرقابة:

يتوزع دور الرقابة والإشراف على عدد من الجهات الحكومية، كلٌ في مجال اختصاصه، وذلك لضمان فعالية وشمولية الرقابة. ومن أبرز هذه الجهات:

- **وزارة الطاقة:** تُعد الجهة الرئيسية والمنظم الأعلى لقطاع الطاقة في المملكة. تتولى الوزارة مسؤولية الإشراف العام على جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج، وتضع السياسات والخطط الاستراتيجية، وتصدر التراخيص والأنظمة اللازمة للعمليات. كما تُشرف على تطبيق القوانين المتعلقة بالقطاع وتضمن التزام الشركات بجميع الشروط التعاقدية والفنية. [9]
- **وزارة الصناعة والثروة المعدنية:** على الرغم من أن اختصاصها الأساسي هو الثروات التعدينية الأخرى، إلا أن لها دوراً رقابياً تكميلياً، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار التعديني، الذي قد يتداخل في بعض الأحيان مع أنشطة النفط والغاز.
- **وزارة البيئة والمياه والزراعة:** تُعد هذه الوزارة الجهة المسؤولة عن وضع الأنظمة البيئية ومراقبة تطبيقها. تُشارك في الإشراف على المشاريع النفطية والغازية لضمان التزامها بالمعايير البيئية، وتتأكد من تطبيق خطط إدارة المخاطر البيئية، ومنع التلوث، ومعالجة المخلفات الناتجة عن عمليات الاستكشاف والإنتاج.
- **هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج:** على الرغم من أن مهامها الرئيسية تتعلق بالكهرباء والمياه، فإن لها أدواراً إشرافية على المشاريع التي تنتج الطاقة أو تستخدم الغاز الطبيعي، مما يمنحها سلطة رقابية على بعض جوانب القطاع.

المطلب الثاني: آليات المتابعة والتقارير الدورية:

لضمان فعالية الرقابة، تعتمد الجهات المختصة على آليات منهجية ومنظمة للمتابعة والإشراف. تشمل هذه الآليات ما يلي:

---

[9] انظر: وزارة الطاقة السعودية، التقارير الرقابية السنوية.
زارة الطاقة السعودية. (2022). اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية. الرياض: وزارة الطاقة.
https://www.moenergy.gov.sa
عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: معهد الإدارة العامة.

- **التقارير الدورية:** تُطلب من الشركات العاملة في القطاع تقديم تقارير دورية منتظمة (شهرية، ربع سنوية، سنوية) تفصل جميع أنشطتها. تشمل هذه التقارير معلومات عن حجم الإنتاج، والمخزون، والعمليات الفنية، والمصروفات، وخطط التطوير المستقبلية، بالإضافة إلى التقارير المالية والبيئية.
- **التفتيش الميداني:** تقوم الفرق التفتيشية من الجهات الحكومية المختصة بزيارات ميدانية مفاجئة أو مُجدولة إلى حقول النفط ومواقع الإنتاج. تهدف هذه الزيارات إلى التحقق من مطابقة العمليات على أرض الواقع للمعايير والاشتراطات الفنية والأمنية والبيئية المنصوص عليها في التراخيص والأنظمة.
- **المراجعة المالية والتدقيق:** تُخضع حسابات الشركات العاملة لتدقيق مالي مستمر للتأكد من صحة التقارير المالية، والتحقق من التزامها بدفع الإتاوات والضرائب والرسوم المستحقة للدولة وفقاً للاتفاقيات والعقود.
- **نظم إدارة السلامة والبيئة:** يجب على الشركات تطبيق نظم إدارة متكاملة للسلامة (HSE) والبيئة، والتي يتم مراجعتها واعتمادها من قبل الجهات الحكومية. يتم رصد مؤشرات الأداء البيئي والسلامة بشكل دوري لضمان الامتثال الكامل.

المبحث التاسع: التحديات القانونية والفنية التي تواجه القطاع

المطلب الأول: الصعوبات التشريعية والتنظيمية: [10]

يمثّل البناء التشريعي والتنظيمي الركيزة الأساسية لضمان استقرار النظام القانوني وفعاليته في تنظيم مختلف القطاعات والأنشطة داخل الدولة. ومع ذلك، فإن عملية إصدار التشريعات ووضع اللوائح التنظيمية لا تخلو من التحديات والصعوبات، سواء على مستوى الصياغة، أو من حيث ملاءمة النصوص القانونية للواقع المتغير، أو من حيث انسجامها مع المبادئ الدستورية والالتزامات الدولية للدولة.

وتتعدّد الصعوبات التشريعية والتنظيمية ما بين قصور في التشريعات القائمة، أو تضارب في النصوص، أو تأخر في تحديث الأنظمة بما يتواكب مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، مما قد يؤدي إلى فراغ أو غموض قانوني يؤثر سلبًا على التطبيق والتنفيذ. كما أن ضعف التنسيق بين الجهات التشريعية والتنظيمية قد يُفضي إلى ازدواجية أو تعارض في المهام والاختصاصات. [11]

[10] انظر: الحمدان، ناصر بن إبراهيم، الأنظمة النفطية والغازية: دراسة مقارنة، دار الجامعة للنشر، 2020م.
[11] انظر: الحمدان، ناصر بن إبراهيم، الأنظمة النفطية والغازية: دراسة مقارنة، دار الجامعة للنشر، 2020م.
وزارة الطاقة السعودية. (2022). اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية. الرياض: وزارة الطاقة.
https://www.moenergy.gov.sa
عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: معهد الإدارة العامة.

- **تعدد الجهات الرقابية:** وجود أكثر من جهة مسؤولة عن تنظيم القطاع قد يسبب تداخلًا في الصلاحيات ويعيق سرعة اتخاذ القرار.
- **بطء إصدار التشريعات:** القوانين واللوائح قد لا تواكب سرعة التغيرات في أسواق الطاقة العالمية أو التطورات التكنولوجية.
- **تعارض التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية:** أحيانًا تواجه الدول تحديات في التوفيق بين التزاماتها الدولية (مثل اتفاقية باريس للمناخ) وبين تشريعاتها الوطنية الخاصة بالطاقة.
- **المرونة القانونية:** الحاجة إلى إطار تشريعي مرن يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية ويضمن في الوقت ذاته حماية الموارد الوطنية.
- **قضايا الملكية الفكرية:** خصوصًا في قطاع الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة، حيث تثار إشكاليات حول نقل التكنولوجيا وحمايتها.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والتكنولوجية:

مع التطور المتسارع في مجالات التقنية والتكنولوجيا، باتت النظم القانونية تواجه جملة من التحديات المستجدة التي تفرض إعادة النظر في كثير من المبادئ والتشريعات التقليدية. فقد أفرزت الثورة الرقمية والابتكارات التقنية المعاصرة، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والتعاملات الإلكترونية، واقعًا قانونيًا جديدًا يتطلب أدوات تشريعية وتنظيمية قادرة على مواكبة هذا التحول وضبط آثاره.

وتكمن خطورة التحديات التقنية في أنها لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتؤثر بشكل مباشر على مفاهيم قانونية أساسية، مثل الخصوصية، والمساءلة، وحقوق الملكية الفكرية، والسيادة الرقمية، مما يفرض على المشرّعين والجهات التنظيمية تطوير آليات قانونية مرنة ومحدثة باستمرار. كما يبرز التحدي في إيجاد توازن دقيق بين دعم الابتكار والتطور التكنولوجي، وبين حماية الحقوق وضمان الأمن القانوني للمجتمع.

أبرز التحديات القانونية الناشئة عن التطورات التقنية: [12]

- **البنية التحتية القديمة:** بعض شبكات النقل والتوزيع في قطاع الطاقة قديمة ولا تتحمل الأحمال الحديثة أو دمج مصادر الطاقة المتجددة.[13]
- **تكلفة الابتكار:** إدخال تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي أو أنظمة تخزين الطاقة يحتاج استثمارات ضخمة.

[12] انظر: الحمدان، ناصر بن إبراهيم، الأنظمة النفطية والغازية: دراسة مقارنة، دار الجامعة للنشر، 2020م.
[13] راجع: البنك الدولي، تقارير قطاع الطاقة.

- **نقل التكنولوجيا:** غالبًا ما تحتكر الشركات العالمية الكبرى التقنيات الحديثة، ما يصعب على الدول النامية الحصول عليها أو تطويرها محليًا.
- **التكامل بين المصادر التقليدية والمتجددة:** الحاجة لتطوير أنظمة ذكية لإدارة الشبكات وضمان استقرار الإمدادات.
- **الأمن السيبراني:** مع التحول الرقمي في قطاع الطاقة، تزداد المخاطر المرتبطة بالهجمات الإلكترونية على البنية التحتية.
- **التأهيل البشري:** نقص الكفاءات المتخصصة في التقنيات المتقدمة مثل الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

المبحث العاشر: الاتجاهات المستقبلية في تنظيم قطاع الطاقة

المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتوقعة:

يتجه النظام القانوني المنظم لقطاع البترول والغاز في المملكة العربية السعودية إلى مرحلة جديدة من التطوير، تفرضها الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والتقنية. ومن المنتظر أن تركز الإصلاحات التشريعية المقبلة على تعزيز الضمانات القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية، وذلك من خلال تحديث الأطر النظامية المتعلقة بعقود الامتياز والتنقيب والإنتاج، بما يكفل التوازن بين حقوق الدولة السيادية وحقوق المستثمرين.[14]

كما يُتوقّع أن تمتد هذه الإصلاحات إلى إعادة تنظيم العلاقة التعاقدية بين الدولة والشركات العاملة في القطاع، عبر إدراج نصوص أو لوائح تكفل الشفافية والرقابة الفعّالة، وتحدد على نحو دقيق التزامات الأطراف ووسائل تسوية المنازعات الناشئة عن هذه العقود. وإلى جانب ذلك، ستركز التعديلات المحتملة على إدماج قواعد البيئة والسلامة ضمن منظومة تنظيم قطاع الطاقة، بما يتوافق مع التوجهات الدولية نحو الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات الملوثة.

وعليه، فإن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في هذا المجال يُرتقب أن تُعيد صياغة الإطار القانوني لقطاع البترول والغاز بما يحقق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي الأمثل للثروة الوطنية، وبين الالتزامات البيئية والتنموية المتوافقة مع رؤية المملكة 2030.

المطلب الثاني: تنويع مصادر الطاقة في إطار رؤية المملكة 2030:

في ضوء التحولات الاستراتيجية التي تبنتها المملكة ضمن إطار رؤية 2030، برزت الحاجة إلى تطوير الإطار القانوني لقطاع الطاقة بما يجاوز الاعتماد التقليدي على البترول والغاز، ويتسع ليشمل مصادر

[14] انظر: رؤية السعودية 2030 (الوثائق الرسمية).

الطاقة المتجددة والبديلة. وقد انعكس ذلك في صدور عدد من التنظيمات واللوائح التي تشجع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية السلمية، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الإصلاحات التشريعية لضمان استدامة هذه الجهود وتكاملها مع المنظومة الوطنية للطاقة. [15]

ويُنتظر أن تتضمن هذه الإصلاحات قواعد تحفيزية تشريعية، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التنظيمية للمستثمرين في مجالات الطاقة المتجددة، إلى جانب وضع معايير قانونية دقيقة تضمن جودة الإنتاج وكفاءته، بما يتماشى مع متطلبات الأمن الطاقي وحماية البيئة. كما يقتضي تنويع مصادر الطاقة إعادة تحديد الصلاحيات الرقابية والتنظيمية للأجهزة المختصة، بما يكفل التوازن بين تشجيع الاستثمار وضمان المنافسة العادلة، ويمنع هيمنة أي طرف على قطاع الطاقة المتنامي.

وعليه، فإن توجه المملكة نحو تنويع مصادر الطاقة يستوجب تطوير منظومة تشريعية متكاملة تُعزز من جاذبية الاستثمار في القطاعات الناشئة، وتُرسخ مبادئ الاستدامة والشفافية، وتدعم في الوقت ذاته استمرار البترول والغاز كدعامة أساسية للاقتصاد الوطني، في انسجام مع مستهدفات رؤية 2030.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أنّ السعودية قد أرست منظومة قانونية متكاملة لإدارة قطاع النفط والغاز، تقوم على مبدأ السيادة الكاملة للدولة على مواردها الطبيعية، مع تبني آليات تشريعية وتنظيمية حديثة توازن بين استغلال الموارد الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

لقد أظهر البحث أنّ النظام الأساسي للحكم والأنظمة ذات الصلة تؤكد ملكية الدولة للثروات الطبيعية، وأن النماذج التعاقدية المتنوعة (الامتياز، المشاركة في الإنتاج، الخدمات الفنية) تتيح مرونة في التعامل مع الاستثمارات بما يحقق المصلحة الوطنية. كما تبيّن أن الأجهزة الرقابية في السعودية، وعلى رأسها وزارة الطاقة، تلعب دورًا محوريًا في ضمان الامتثال للمعايير الفنية والبيئية.

إضافة إلى ذلك، تبيّن أنّ السعودية دمجت التزاماتها الدولية، خصوصًا المتعلقة بالبيئة (مثل اتفاقية باريس للمناخ 2015)، في منظومتها القانونية، ما يعكس مكانتها كفاعل مسؤول في سوق الطاقة العالمي. وعليه، فإن الإطار القانوني لقطاع النفط والغاز في السعودية لا يمثل مجرد قواعد مكتوبة، بل نظامًا متكاملًا يعكس توجه الدولة نحو التنمية المستدامة وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

[15] راجع: المنتدى الدولي للطاقة (IEF)، تقارير قطاع الطاقة المستقبلية.
وزارة الطاقة السعودية. (2022). اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية. الرياض: وزارة الطاقة.
https://www.moenergy.gov.sa
عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: معهد الإدارة العامة.

النتائج

- **سيادة الدولة الكاملة:** أظهر البحث أن النظام الأساسي للحكم والتشريعات ذات الصلة تؤكد على ملكية الدولة المطلقة لكافة الثروات الطبيعية، مما يمنحها سلطة كاملة في تنظيم وإدارة هذا القطاع.
- **تنوع النماذج التعاقدية:** تبين أن المملكة تعتمد على نماذج تعاقدية مرنة ومتطورة، مثل عقود الامتياز والمشاركة في الإنتاج والخدمات الفنية، مما يتيح لها التعامل مع مختلف أنواع الاستثمارات بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا.
- **فاعلية الأجهزة الرقابية:** اتضح أن الرقابة على أنشطة الاستكشاف والإنتاج تُمارس من خلال جهات متعددة ومتخصصة، أبرزها وزارة الطاقة، مما يضمن الالتزام بالمعايير الفنية والبيئية والمالية.
- **التكامل مع القوانين الدولية:** كشف البحث أن المملكة تدمج التزاماتها الدولية في قوانينها الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالمعايير البيئية وتوجهات منظمة أوبك، مما يؤكد على مكانتها كلاعب مسؤول في سوق الطاقة العالمي.

التوصيات

1. مراجعة دورية للأنظمة: تحديث الأنظمة واللوائح بشكل مستمر لتواكب التطورات التقنية والاقتصادية في قطاع الطاقة.
2. تعزيز التنسيق الرقابي: تقوية التعاون بين الأجهزة الحكومية المعنية بالرقابة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المراقبة والتفتيش.
3. تطوير التشريعات الخاصة بالغاز غير التقليدي: إصدار أنظمة متخصصة تدعم الاستثمار في هذا المجال الاستراتيجي.
4. تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة: إدراج حوافز قانونية وضريبية للمستثمرين في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح بما ينسجم مع رؤية السعودية 2030.
5. دعم الشفافية والحوكمة: إلزام الشركات بتقارير مالية وبيئية دورية تُنشر للعموم، بما يعزز الثقة المحلية والدولية في القطاع.
6. الاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية: فرض التزامات على الشركات الأجنبية بنقل التقنية والمعرفة، وتدريب الكوادر المحلية لضمان الاستدامة البشرية في القطاع.

المراجع

- الرشيد، محمد بن عبدالله. (2019) القانون البترولي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الحمدان، ناصر بن إبراهيم. (2020) الأنظمة النفطية والغازية: دراسة مقارنة. دار الجامعة للنشر.
- الشمري، فهد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، (32).
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (UNFCCC)
- اتفاقية باريس للمناخ. (2015)
- OPEC Statute. (1960).
- شركة أرامكو السعودية. https://www.aramco.com (2024)
- ونوراتو، ويليام ت. (1995). الأطر التشريعية المستخدمة لتشجيع تنمية قطاع البترول. ورقة عمل رقم (1420)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- وزارة الطاقة السعودية. (2022). اللوائح التنظيمية لقطاع البترول والمنتجات البتروكيميائية. الرياض: وزارة الطاقة. https://www.moenergy.gov.sa
- عبد العزيز، فهد بن راشد. (2021). التنظيم القانوني لعقود البترول في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- عبدالكافي، نجوى؛ الشمري، عبدالله سلطان. (2025). ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1990–2022). مجلة Sustainability، (4): 156217
- دالي، محسن؛ حسن، شفيق؛ سوبرامانيام، أماشانكار. (2023). الإطار التنظيمي لقطاع النفط والغاز في نيجيريا وبنغلادش نحو تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG7). مجلة Sustainability، 278815 :(3).
- زارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). التقرير الوطني عن أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. الرياض.
- Aguilera, R. V., & Crespi-Cladera, R. (2016). *Global Corporate Governance: on the Relevance of Firms, Ownership, and Institutions to Governance*. *Corporate Governance: An International Review*, 24(6), 498–506.

- Transparency International. (2020). *Oil and Gas Sector Governance and Anti-Corruption Framework*. London: TI Global Secretariat.
- EITI (Extractive Industries Transparency Initiative). (2023). *EITI Standard 2023: Global Guidelines for Good Resource Governance*. Oslo: EITI Secretariat.
- Al-Sahlawi, M. A. (2018). The Oil & Gas Law in Saudi Arabia. Gulf Research Center.
- Blanchard, C. M. (2021). Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service.
- Al-Fahad, A. (2020). Legal Framework of Petroleum Contracts in Saudi Arabia. Arab Law Quarterly, 34(2), 145–167.
- Al-Sahlawi, M. A. (2019). Legal and Economic Aspects of the Saudi Oil and Gas Industry. Journal of Energy and Natural Resources Law, 37(4), 345–362.

  DOI: 10.1080/02646811.2019.1617312
- Sloan, A. (2018). Oil and Gas Law in Saudi Arabia: Key Regulatory Developments. Middle East Economic Survey, 61(35), 22–30.